المحاضرة الأولى: البيئة وعلم الاجتماع

أولا: ماهية البيئة:

1- تعريفها

أ- **لغة:** في اللغة العربية: تعود إلى الفعل "بوأ"، " تبوأ" الاستقرار أو النزول في مكان ما، ويعني عودة الإنسان إلى مكان معين ليستقر فيه ويقال: تبوأت منزلا: هيأته واتخذته محل إقامة

هي المنزل والحال، والبيئة بمعناها اللغوي الواسع تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان، فيتخذ فيه منزله ومعيشته، ولعل ارتباط البيئة بالمنزل أو الدار له دلالته الواضحة حيث تعني في أحد جوانبها تعلق قلب المخلوق بالدار وسكنه إليها، ومن ثم يجب أن تنال البيئة بمفهومها الشامل اهتمام الفرد كما ينال بيته ومنزله اهتمامه وحرصه

ويقال: بيئة طبيعيّة، وبيئة اجتماعيَّة، وبيئة سياسيَّة،

في اللغة أجنبية: أصلها إغريقي من كلمتين: oikos=المنزل، Logos=علم (**إحسان على محاسنة، البيئة والصحة العامة، دار الشروق، مصر، 1991، ص17**)، وقد استخدمت كلمة (Environ) أو ما يقابله في اللغة العربية "طوق" لأول مرة في ق 13 م وذلك للدلالة على تصور ما يحيط بالذات الإنسانية التي طبيعيا وفيزيائيا أو ما يجاوره أو يطوقه

ب- اصطلاحا:

- أمّا البيئة بلُغَة العِلم (بالإنجليزيّة: Environment) فهي مجموعة العناصر الحيويّة والكيميائيّة والفيزيائيّة التي تحيط بالكائن الحي أو بمجموعة من الكائنات الحيّة وتؤثِّر على وجودها وبقائها، وعلم البيئة (بالإنجليزية: Ecology) هو أحد فروع علم الأحياء، ويختصّ بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحيّة نفسها، وبين الكائنات الحيّة والعوامل والكائنات غير الحيّة التي تُحيط بها وتؤثّر على وجودها وتوزيعها.
- البيئة هي عبارةٌ عن الوسط المكاني الذي يعيش به الإنسان وما يحيط به من جماداتٍ أو أحياءٍ أو غازاتٍ في الغلاف الجوي، ويؤثر في هذه المكونات ويتأثر بها، ويمكن

أن يكون هذا الوسط ضيقاً لا يتجاوز البيت الذي يعيش به الإنسان وقد يتّسع ليشمل منطقةً واسعةً

- البيئة هي عبارةٌ عن الوسط المكاني الذي يعيش به الإنسان وما يحيط به من جماداتٍ أو أحياءٍ أو غازاتٍ في الغلاف الجوي، ويؤثر في هذه المكونات ويتأثر بها، ويمكن أن يكون هذا الوسط ضيقاً لا يتجاوز البيت الذي يعيش به الإنسان وقد يتّسع ليشمل منطقةً واسعةً
- والبيئة هو مصطلحٌ يطلق على الوسط أو الحيّز الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة من نباتٍ، وإنسانٍ، وحيوانٍ، بالإضافة إلى الكائنات الأخرى الصغيرة، حيث يستطيع هذا الكائن ممارسة نشاطاته المختلفة والحصول على كافة مقوّمات حياته من هذا الوسط، بالإضافة إلى التأثير فيه
- وقد عرفها "ريكاردوس" بأنها: مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على حياة الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان ما وتؤلف ايكولوجية مترابطة

2- عناصر البيئة:

العناصر الطبيعية: هي العناصر التي تشمل: الماء، والهواء، والتربة، والحيوان، والنبات، والإنسان، حيث إنّ هذه العناصر جميعها ضروريةٌ لاستمرار حياة الكائن الحيّ ونموه وتطوره، وهي إما كائنات غير حية: هي عبارة عن المواد الأساسية العضوية، وغير العضوية الموجودة في البيئة. وإما كائنات حية: هي الكائنات التي تمتلك خصائص معينة كتنفس، والنمو، والإخراج، وهي تقسّم إلى قسمين أساسيين، هما: كائنات حية ذاتية التغذية وكائنات حيّة غير ذاتية التغذية.

العناصر غير الطبيعية: ويقصد بها جميع المنشآت والإنجازات التي أنشأها الإنسان على هذه المعمورة، مثل: المنشآت العمرانية، والمصانع، والسدود، والشقق، والطرق، والمدارس، والجامعات، وغيرها.

مكونات البيئة الطبيعية: يمكن أن تنقسم مكونات البيئة الطبيعية إلى:

- مكونات حية: ويقصد بها جميع الكائنات الحية التي تعيش على هذه الحياة بصرف النظر عن مهمتها وطريقة حصولها على الغذاء أو نمطها السلوكي، وتشمل هذه المكونات الحية الإنسان، والحيوانات اللاحمة وآكلات الأعشاب والأسماك والحشرات والطيور والكائنات الحية الدقيقة والبكتيريا والطحالب، وترتبط هذه المكونات الحية ضمن مجتمعات حيوية تتبادل فيها المنافع والعلاقات المشتركة.
- مكونات غير حية: ويقصد بالمكونات غير الحية تلك العناصر التي تحيط بالكائنات الحية وتؤثر في وظائفها الخاصة، وتتداخل مع أنماطها الغذائية وتحدد نوعية العلاقة التي تربط الكائنات الحية ببعضها حسب الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه، ويمكن تقسيم المكونات غير الحية في البيئة إلى ما يلي:

المسطحات المائية: وتشمل المسطحات المائية المحيطات والبحار والبرك والأنهار والمستنقعات المائية، ويعد الوسط المائي نظام بيئي خاصة ومتكامل ويحتوي على العديد من المكونات التي تمنحه الاستقلالية النسبية.

اليابسة: وتختلف اليابسة من حيث مكوناتها وطبيعتها، فهناك الجبال والسهول والوديان والصحاري والغابات، وتختلف نوعية التربة في هذه المناطق وكل ذلك يلعب دوره الحيوي مع الكائنات الحية ويساهم في نمطها الغذائي بشكل أو بآخر.

الغلاف الجوي: يؤثر الغلاف الجوي ومكوناته على العلاقات بين الكائنات الحية فيما بينها وعلى علاقة الكائنات الحية مع العوامل غير الحية الأخرى، حيث تؤثر العوامل الجوية على سلوك الكائنات الحية، ويلعب الطقس وتباين درجة الحرارة دورًا أساسيًا في عملية صناعة الغذاء وتبادل العلاقات الغذائية بين الكائنات الحية

3- مفاهيم مرتبطة بمفهوم البيئة:

أ- **النظام البيئي:** عُرّف النظام البيئي أو المنظومة البيئية في علم البيئة على أنّه أيّ منطقة طبيعية تحتوي على كائنات حية سواءً كانت حيوانيّة، أو نباتيّة، أو غير حية،

كما أنّه يعتبر الوحدة الرئيسية لعلم البيئة، وفقد يكون النظام البيئي بركة ماء صغيرة، أو صحراء كبيرة أو غير ذلك، كما يمكننا تعريف النظام البيئي على أنّه أيّ تجمع للكائنات الحيّة من نباتات، وحيوانات وكائنات أخرى تتفاعل مع بعضها البعض في بيئة واحدة بنظام دقيق ومتوازن للوصول إلى حالة من الاستقرار، كما أنّ أيّ خلل يحدث في هذا النظام قد يؤدي إلى هدم وتخريب لهذا لنظام.

- **وعرف أيضا** كل وحدة طبيعية تتضمن كائنات حية وغير حية تتبادل التفاعل مع بعضها البعض؛ بحيث يؤدي أي تغير في أحد العناصر يؤثر على تغير بقية العناصر الأخرى وتصنف تلك المكونات إلى: عوامل طبيعية: فيزيائية وكيميائية،

عوامل حيوية أو بيولوجية: وتنقسم الى ثلاث مجموعات كائنات منتجة "النبات"، كائنات مستهلكة "الانسان والحيوان" وأخرى محللة "البكتيريا".

أنواع البيئة: عموما هناك ثلاثة أنواع للبيئة هي:

- البيئة الطبيعية: وتضم كل العناصر الطبيعية التي لم يتدخل في انشائها الانسان
- البيئة الصناعية " المشيدة": وتتعلق بكل العناصر التي تدخل في صنعها وتشييدها الانسان
- البيئة الاجتماعية: وتضم كل ما نتج عن تفاعل الانسان بالإنسان والموارد من انظمة وقوانين ناظمة للعلاقات الاجتماعية للأفراد وكذا ممارساتهم داخل البيئة الطبيعية والصناعية.

ثانيا: علاقة الانسان بالبيئة والأطر النظرية المفسرة لها:

تراتبت هذه العلاقة على مراحل متعددة حسب الدورة الحياتية للإنسان كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** بحيث لم يكن الانسان مؤثرا على البيئة بل متأثر بها
- **المرحلة الثانية:** حيث ازداد النشاط البشري وزادت متطلبات الأساسية؛ بحيث تحول الانسان من مرحلة الالتقاط الى مرحلة الصيد واكتشاف النار فأصبح لديه قدرة على التأثير في البيئة إلا انها قدرة محدودة

- **المرحلة الثالثة:** وفيها اكتشف الانسان الزراعة وعرف الاستقرار وقام باستغلال مياه الانهار في الزراعة وتطويرها وشيد السدود، مما جعل قدرته في التأثير على الموارد تزداد وبدأت بذلك التغيرات البيئية
- **المرحلة الرابعة:** وارتبطت بالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا الغربية، وظهور التطور التكنولوجي والصناعات التحويلية للموارد الطبيعية الى سلع وما صاحبه من استنزاف للموارد وزيادة لمستويات التلوث مما أثر سلبا على القدرة الاستيعابية للنظام البيئي وعمليات التطهير الذاتي له "عجز الدورات الطبيعية"

الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه العلاقة: وأهما أربع اتجاهات

- ✓ مدرسة الحتمية البيئية: ملخصها أن البيئة مسيطرة والانسان خاضع " مسير غير مخير" لها (من روادها هيبوقراط، ابن خلدون..)
- ✓ المدرسة الامكانية: نقيضة للأولى مفادها أن الانسان له قدرة ايجابية وارادة فعالة مؤثرة على البيئة، فهو مخير غير مسير (من روادها فيدال دوبلاش الذي يرى بأن البيئة انسانية وليست طبيعية)
- ✓ المدرسة التوافقية "الاحتمالية": وهي تحاول التوفيق بين النظريتين السابقتين، بحيث أن كلاهما مؤثر على الآخر فأحيانا يتعاظم التأثير لصالح البيئة على حساب الانسان وأحيانا أخرى يحدث العكس
- ✓ المدرسة التفاعلية

ثالثا: علم اجتماع البيئة:

تعريفه:

– فرع من فروع علم الاجتماع العام يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والبيئة المحيطة به تأثيرا وتأثرا.

- علم يدرس الأنظمة والطرائق والأدوات التب تساعد على رصد المشكلات البيئية وتحليلها، وتقصي تبعاتها الاجتماعية، الصحية، الجمالية، الاقتصادية والاستراتيجية...الخ، وذلك بغية ايجاد الحلول المناسبة لمواجهتها

- **علم اجتماع البيئة وتحقيق التنمية البيئية:** تعد التنمية البيئية أهم هدف يصبو اليه علم اجتماع البيئة؛ حيث تعرف التنمية البيئية على انها:

" العمليات المخططة والموجهة بغية مواجهة المشكلات البيئية الناجمة عن الآثار الاقتصادية السالبة على البيئة وخاصة آثار التصنيع المتعلقة بالتلوث وما ألحقه من أضرار على النظام البيئي" وذلك بغية تحقيق الأهداف الآتية:

✓ الأهداف المعوية: وذلك من خلال:

- اكساب الأفراد المعرفة بالبيئة ورفع مستويات الوعي البيئي على أنهم قادرون على تغيير علاقاتهم مع البيئة بما يحفظ نظامها
- تقديم المعارف والمعلومات اللازمة حول البيئة البيولوجية والطبيعية لترشيد استغلال الموارد الطبيعية

✓ الأهداف المادية:

- المساهمة في زيادة موارد البيئة من خلال عمليات اكتشاف موارد جديدة، أو من خلال ايجاد توليفات جديدة من عناصر قائمة
- الاستخدام الرشيد للموارد ووقف عمليات الاهدار البيئي الحاصلة وصيانة الموارد من التلوث عن طريق التخطيط العلمي السليم
- المساهمة في معالجة المشكلات البيئية كنقص الغذاء، ومعالجة النفايات، والتلوث والانفجار السكاني....

المحاضرة الثانية: التنمية وعلم الاجتماع

أولا: ماهية التنمية:

1-تعريفها

لغة: النماء: الزيادة والكثرة والوفرة والمضاعفة

اصطلاحا: عملية تطور كامل أو جزئي مستمر وتتخذ أساسا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني

1-عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية

2-شكل معقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي تهدف إلى التحكم إلى حد ما في اتجاه وسرعة التغير الثقافي، الحضاري في مجتمع ما بغية إشباع الحاجات

3-ظاهرة اجتماعية نشأت نشوء البشر المتقي، أدي إلى زيادة الإنتاج وتطور البنى التجارية وتأسست لها الحضارات الإنسانية المختلفة.

4-نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات فردية وجماعية وتنظيمية من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل وكذا الاتجاهات والسلوك مما يسمح بأداء عمل كفؤ وفعال وذي إنتاجية عالية فهي عملية شاملة ومستمرة، تهدف إلى التغيير والارتقاء بالمجتمع إلى الأحسن والانتفاع من التغيير الحاصل على نحو إيجابي من خلال تنمية الحوار ذو الموارد الداخلية للمجتمع.

5- التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية

تعريف الأمم المتحدة 1956: العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن أن لها: تعريف تحقيق

زيادة سريعة تراكمية ودائمة في فترة زمنية من حيث الإنتاج والخدمات سبق استخدام الجهود العلمية واستغلال التكنولوجيا بتنظيم الأنشطة الحكومية والشعبية التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الاجتماعية والثقافية والتنمية البشرية، التنمية الشخصية، التنمية المتكاملة(المندمجة: زيادة فرص حياة بعض الناس دون نقصان فرص البعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع وهي زيادة محسومة في الإنتاج والخدمات بشكل متكامل وشامل.

التركيز على جميع مواطن الضعف (الاقتصادي، والسياسي، الاجتماعي) وتتحقق بتظافر الجهود الداخلية والخارجية للتخلص من الفقر ومعالجته ومحو الأمية والتخلص من البطالة وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثورة ومنح حقوق التعبير والرأي والمشاركة في صنع القرار فهي عبارة عن عملية مجتمعة تهدف إلى إيجاد مجموعة التحولات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الإنتاجية لديهم

2- خصائصها:

1-هي عملية دينامية تهدف إلى تطوير المجتمع بشكل كامل

2-ترتبط بتوجيه الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة لتحقيق الاستقلال الأقصى والأمثل

3-عملية تعتمد على سلسلة متصلة من التغيرات في المجتمع لبلوغ التغيرات بل باتجاه رفع كفاءة وفاعليته.

4-تسعى إلى تحقيق التطوير والرفاهية لعموم الأفراد في المجتمع وضمان إنسانية المجتمع واستقراره.

5-تعتمد على جهود الموارد البشرية والدولة والمؤسسات العامة والخاصة متضافرة معا لتحقيق النمو والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية العامة.

3-مجالاتها:

اقتصادية: زيادة دخل الدولة والدخل الفردي لتحسين مستوى المعيشة.

اجتماعية: رفع مستويات الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات.

سياسية: وترتبطان بتحقيق الأنظمة الديمقراطية.

إدارية: إحداث تغيرات جذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه من أجل زيادة فعاليته وتحقيق أهداف التنمية.

بشرية: وتنمية القدرات والمهارات العلمية والفنية والتقنية ....

4-مؤشرات التنمية:

لقد عكفت المنظمات الدولية والهيئات العالمية المختصة منذ خمسينيات القرن الماضي على تحديد مؤشرات التنمية، حيث يمكن تصنيفها كالآتي:

- المقاييس التقليدية للتنمية:

✓ مقاييس تعتمد على اجمالي الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردي ومعدلات النمو السنوي من نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني، والملاحظ أن هذه المقاييس على مؤشرات كمية أحادية البعد مما جعلها قاصرة على تفسير الحقيقة الكلية للتنمية.

✓ مقياس الأوزان المتساوية

✓ المقياس المرجح بأوزان الفقر

✓ مقياس الرفاهية الاقتصادية الذي صاغه "نوردهاوس وتوبن" في الولايات المتحدة الأمريكية

✓ مقياس الرفاهية الوطنية الصافية في اليابان

- تجاوز المقاييس التقليدية مع الاحتفاظ بفكرة المؤشر الواحد:

✓ المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة: ويؤكد على ثلاثة مؤشرات: " وفيات الرضع، توقع الحياة عند الميلاد، نسبة المتعلمين" وقد اقترحه مجلس التنمية الخارجية الأمريكي 1977

- ✓ المؤشر العام للتنمية: ويضم 18 مؤشر اقتصادي واجتماعي (الحياة عند الميلاد، التعليم، الأمن الغذائي، الزراعة، نصيب الفرد من وسائل الاتصال والصناعة...) من بين 73 مؤشر ل 58 دولة متقدمة ونامية
- ✓ المؤشر المركب للتنمية البشرية: الذي اقترحه تقرير التنمية البشرية 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ويعتمد على ثلاث مؤشرات (الحياة الطويلة الخالية من العلل، نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي "العيش الكريم")

- المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التنمية: أهمه:

- ✓ المؤشرات الاجتماعية: وبدأ الاهتمام به بعد صدور كتاب "المؤشرات الاجتماعية" لصاحبه "باور" سنة 1966.

ثانيا: التنمية كوسيلة للتحول:

يمكن تعريف التحول على أنه عملية التغير الاجتماعي ذات الارادة السياسية والاقتصادية والتي تتم بوتيرة سريعة يتم فيها الانتقال من نموذج سياسي أو اقتصادي الى نموذج آخر مغاير تماما أو نقيض كالتحول من الاقتصاد الاشتراكي (الموجه) الى الاقتصاد الرأسمالي (الليبرالي)، أو التحول من نظام الأحادية الحزبية (الشمولية) الى التعددية الحزبية (الديموقراطية).

وتعد الموجة الثالثة من التحول التي عرفها العالم الثالث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي معقل القطب الاشتراكي (1989) من أهم الموجات التحولية التي عرفها العالم مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21؛ حيث اكتسحت جل دول جنوب العالم. ويمكن تلخيص أوجه العلاقة بين التنمية والتحول في الآتي:

- **التوجه نحو الديموقراطية واللامركزية:** وذلك لتحقيق ربط المشروع التنموي بالواقع والحاجات المجتمعية ليكون أكثر قبولا ورضا جماهيريا على عائده، ولك من خلال:

- ✓ مواءمة الخدمات العمومية مع المطالب الجماهيرية والأولويات التنموية المحلية

- ✓ تحقيق مبدأ المساءلة من الأسفل
- ✓ تحفيز المشاركة الشعبية في الشؤون العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية
- ✓ فتح المجال أمام خوصصة المؤسسات والمشروعات
- ✓ تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي
- ✓ رفع قدرة الدولة والأداء الحكومي في الوظائف الاساسية والاستراتيجية

- **تكريس مبدأ المواطنة وحقوق الانسان:** ولك من خلال:

- ✓ تمتين أواصر العقد الاجتماعي بين الارادة الشعبية والسلطة الممارسة
- ✓ رفع مستويات الوعي بالحقوق والواجبات المواطنية
- ✓ فرض مبدأ المساءلة القانونية وبالتالي محاصرة أوجه الفساد
- ✓ وكذا ترقية طبقات المجتمع بدعم الفئات المهمشة والفقيرة وبالتالي تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع

- **تمكين المرأة واشراكها في المشروعات التنموية:** بحيث يحقق ذلك:

- ✓ تمكينها من التعليم في جميع مستوياته لضمان تنشئة اجتماعية سليمة وراقية للأجيال
- ✓ التحكم في معدلات الخصوبة من خلال تنظيم النسل المترتب على رفع المستوى التعليمي، والرقي بالأهداف خارج نطاق الوظائف البيولوجية التقليدية بالانشغال متابعة التعليم والعمل الاقتصادي والمدني
- ✓ حفز الجهود والطاقات النسوية داخل وخارج المنزل، من خلال فتح فرص الشغل في المؤسسات ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ اشراكها في التنمية مما يكفل تحقيق الافادة الكلية من عمالة المجتمع، مما يضاعف العائد الاقتصادي والمردود التنموي

- التكامل النسبي بين عناصر رأس المال: بحيث يتم الربط الفعال بين الرأسمال المادي ، الطبيعي، ، البشري، الاجتماعي وكذا الرأسمال الثقافي والمعرفي مما يضمن مخرجات ذات جودة وعوائد تنموية هامة

ثالثا: التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية:

1-تعريف المشاركة الشعبية: هي عملية اجتماعية يشارك من خلالها المواطن في مجالات الحياة المحلية والوطنية سواء كانت السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛ بحيث تتجلى تمظهراتها في المشاركة السياسية من ترشح وتصويت ....، وكذا أوجه العمل الاقتصادي والاستثمار ....، والانخراط في المؤسسات المدنية والمساهمة في الأعمال التطوعية وكذا في تطوير الجانب الفكري والمعرفي والعلمي للمجتمع.

2-خصائصها:

- **شعبية:** بحيث تعبر عن رغبة وإرادة شعبية من خلال التعبئة الجماهيرية لتفعيل الحياة الاجتماعية ومجابهة المشكلات والمعوقات المجتمعية، وهي بذلك تتمفصل في إطار العمل الاجتماعي.
- **الطواعية والاختيارية:** فهي من متطلبات الممارسة الديمقراطية للشعوب من خلال تفعيل المؤسسات المدنية خارج نطاق السيطرة الحكومية للتعبير الصادق عن الاحتياجات الشعبية الحفه والتأثير القوي في تحقيق الاهداف.
- **الدينامية والايجابية:** بحيث تعد خاصية الحركية واحدة من أهم متطلبات تسريع عمليات التغير الاجتماعي للمجتمع على النحو الايجابي بغية المشاركة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والادارية للتنمية وهو ما يحقق التقدم للدولة على النحو الذي يرضي التطلعات المستقبلية للجماهير

3- معوقات المشاركة الشعبية: وتتعلق في الغالب ب:

- ضعف الارادة الشعبية والتغييب الحكومي لها.

- ضعف المنظومة القانونية للدولة، سواء من خلال عدم وضوحها وتناقضها وعدم استقرارها، أو من عدم فعاليتها في التطبيق بحيث لا تصبح ذات سلطة مما يفقدها الصفة الثقة لدى الجماهير
- الفساد البيروقراطي وستاتيكية الادارة: بحيث تتحول القواعد البيروقراطية الخاطئة والفاسدة وسيلة للفساد الاداري وبالتالي عرقلة المصالح الجماهيرية مما يؤدي الى نفور الارادة الشعبية من الالتحام مع الجهود الادارية.
- الهيمنة السياسية والحياد عن المبادئ الديموقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات.
- ضعف الموارد: وخاصة المالية منها مما يؤدي الى انتشار البطالة والفقر ... مما يؤدي الى تبديد الطاقات البشرية، واقصاء ونفور الجماهير من الاسهام في العملية التنموية.

4- البيئة الحضرية:

- **تعريفها:** هي بيئة محدودة جغرافيا تضم التجمعات السكانية الكبيرة التي تتميز بخاصية عدم التجانس. وتتسم هذه البيئة بالتنوع المورفولوجي والطابع الاقتصادي الصناعي والتجاري خاصة.
- **خصائص البيئة الحضرية وتفعيل المشاركة الشعبية للجماهير:**
  - ✓ الزيادة السريعة في النمو السكاني (التحضر) نتيجة للزيادة الطبيعية وارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف.
  - ✓ الطابع الاقتصادي الصناعي وهو ما يعطي فرص عمل أوفر.
  - ✓ تمركز سبل الحياة الرفيهة ومؤسسات التعليم، الادارة والصحة ....
  - ✓ زيادة فرص الاتصال بالعالم الخارجي مقارنة بالأرياف
  - ✓ توفير فرص أكبر لظهور النخب الفاعلة، والانخراط الفعال في العمل الاجتماعي والسياسي خاصة والمساهمة في اتخاذ القرار بشكل أكبر.

الدكتورة العيدي

المحاضرة الثالثة: نظريات التنمية:

أولا: نظريات التحديث: هي نظرية تصفية قدمت مؤشرات تصنيف دول العالم إلى دول حديثة صناعية غنية متقدمة، وأخرى تقليدية قبل صناعية متخلفة، من أهم روادها " صامويل هنتنجتون" الذي رأى بأن التنمية عملية خطية أحادية البعد، وكذلك " والت روستو" الذي قسم راحل التنمية إلى خمس:

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي من مؤشراته:

1-طابع زراعي غير متقدم مرتبط بالنظام الإقطاعي.

2-نظام تقاليد جامد.

3-تخلف التكنولوجيا.

4-انخفاض الدخل الفردي.

المرحلة الثانية: مرحلة ما قبل الإقلاع: وهي المرحلة التي توافق مرحلة القرن 18م في أوروبا الغربية، ومن مؤشراتها:

1-بداية لانتشار التعليم.

2-إقامة المشروعات.

3-بداية لظهور المؤسسات والبنوك.

4-ارتفاع في مستويات الإنتاج الزراعي.

5-ظهور ونمو الصناعات الاستخراجية.

6-ظهور الاقتصاد الريفي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإقلاع: وتتميز بـ:

1-تجاوز كثير من صعوبات وعوائق التنمية.

2-ظهور تغيرات سياسية.

3-ظهور تغيرات اقتصادية يترتب عليها تغيرات اجتماعية وثقافية.

4-ارتفاع معدلات العمل في الصناعة على حساب الزراعة.

الدكتورة العيدي

5-توسيع المناطق الحضرية وزيادة نسب التحضر.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج: تتميز بـ:

1-انتشار الصناعة وتطور وسائلها.

2-انخفاض نسبة العمل في القطاع الزراعي.

3-تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عميقة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير: ومن مؤشراتها:

-انتشار وسائل الإعلام والاتصال.

-وزيادة الاستهلاك المنزلي وتطوره.

أما "بارسونز" فقد حدد ثلاث مستويات تطورية في المجتمعات:

المرحلة الأولى (البدائية): وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين:

أ-**المجتمع البدائي:** دور الدين وروابط القرابة أكيدا في هذه المرحلة.

ب-**النموذج المتقدم من هذه المرحلة:** حيث تشهد المجتمعات نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة مسبب.

المرحلة الثانية(الوسيطة): وتضم نمطين فرعين:

أ-**المجتمعات القديمة:** وجود تعليم حرفي خاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية.

ب-**النموذج المتقدم لهذه المرحلة:** التفات الطبقة العليا على التعليم.

المرحلة الثالثة (المتقدمة): المجتمعات الصناعية الحديثة.

ثانيا: الاتجاه الانتشاري: ومفاده أن التنمية تحدث بانتقال العناصر الثقافية من دول الشمال إلى دول الجنوب بحيث يؤدي انتقال تلك العناصر إلى عواصم الدول المختلفة إلى إحداث تغيرات تدريجية بالانتقال إلى باقي مدن ومناطق تلك الدول.

ويعتبر" فريدريك راتزل" رائدها الأول بحيث تبنى مدخلا تاريخي جغرافي(متأثر بالمدرسة الجغرافية الألمانية)، بحيث أكد على أهمية الاتصال والعلاقات الثقافية بين الشعوب ودورها في تحقيق النمو الثقافي ورأى أن الزراعة ركزت إما على القار أو على المساحات تلاه "هان"

الذي رأى بأن الوسائل الزراعية التقليدية الأولى قد ظهرت في الشرق الأدنى في الحضارات الغابرة ثم تم انتقالها إلى بقية أجزاء العالم، ويذهب إلى تأكيد هذه الفكرة أيضا" هاينرينج شورتز" الذي رأى وجود علاقات ثقافية بين العالم القديم" أندونيسيا وماليزيا" وبين العالم الجديد" أمريكا"، أما "كوبرز" في كتابه "الانتقال والتقبل" الذي نشر عام 1956 فإنه قد عرض فيه وجهة نظر المدرسة الانتشارية النمساوية و التي رأى في محملها أن:

1-الثقافة والإنسان متزامنان، والتاريخ بدأ معهما وإلى اليوم.

2-إن الانتشار الثقافي حقيقة لا ينكرها أحد قديما وحديث، وأن انتقالها وتقبله حقيقة واقعة.

3-على الرغم من كون الانتشار الثقافي لا يمثل كل الأحداث التاريخية، إلا أنها تعطي إضافات هامة.

4-تقوم الدراسات الانتشارية على دراسة المتشابهات الثقافية.

5-إن الانتشار والنقل والتقبل لا تخضع كلها لنفس القواعد ولكن هناك فرص متعددة يتم اختيار البديل الأكثر تناسبية مع الجماعة

كما طور" ليوفروبيكيوس" فكرة انتقال الثقافة عبر المحيطات بادعائه حدوث انتشار ثقافي من أندونيسيا إلى إفريقيا أو في كتابه" أصول الثقافات الإفريقية" (1898) وجود ثقافة ما يزيد أنحية في غرب إفريقيا بوصول نفوذ ثقافي أندونيسي في صورة موجهة ثقافية إلى ساحل إفريقيا الشرقي.

أما في أمريكا فإن الاتجاه الانتشاري قد وجد تعبيراته الأولى في كتابات "فرانز بواس" الألماني واتجهت المدرسة الأمريكية إلى إنجاز مدرسة تاريخية دقيقة للعناصر المختلفة لثقافة محددة وتحليل كل جزء أو عنصر من حيث مصدر نشأته وتطوره واستخدامه وتتبع عمليات هجرته واستعاراته بين الشعوب المختلفة.

وهو كذلك اتجاه تطوري يهدف إلى تعميم النموذج العربي للتنمية.

ثالثا: اتجاه السيكولوجي: ومن أهم رواده" دافيد ماكليلاند"، "هيجن"، "شومبيتر" و"أندرو ويستر" ويهتم بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد ويؤكد على درجة الدافعية الفردية والحاجة إلى الانجاز بحيث هما الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

فماكليلاند" يؤكد بأن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية بعامة هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ بينما الجوانب المادية لا تلعب هذا الدور.

أما"هيجن" (Hagen) فأكد أن متطلبات التنمية الاقتصادية تؤكد على خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي بحيث تصب الطاقات الإبداعية في التجديد والاستحداث في مجال التكنولوجيا الإنتاجية

رابعا: الاتجاه الماركسي الجديد: ويتناول دول العالم الثالث في ضوء النظام الدولي الشامل استنادا إلى تحليل تاريخي نباتي شامل للعلاقات المعقدة بين الغرب والعالم الثالث بحيث أدت إلى نشوء نظام دولي معاصر يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف وأن هذا النظام الدولي متحد موضوعيا وذي طابع جماعي كرس علاقات التبعية لدول الجنوب لصالح دول الشمال، كما تؤكد أن الدول الأغنى بحاجة إلى الدول الأفقر لتستمر في التطور وهي نقيضة لنظرية التحديث، وقد فسر "أندري جولندر فرانك" أن تبعية دول الجنوب تعزى إلى الاستعمار والنظام التجاري العالمي غير المتكافئ، بينما "راؤول بريش" يرى أن ثراء الدول الغنية يتناسب عكسيا مع ثراء الدول المتخلفة ومن منظريها"سرجيو باغو" (Sergiw bagu) "فرناندو هنريك كاردوزو" (Fernando Henrique cardoso) ، "سلسو فورتادو" (celso Furtado) وسمير أمين

وقد أقام رواد هذه النظرية منطلقاتها من نقد نظرية التحديث بحيث:

1-تعتبر نظرية التحديث نظرية نمطية، بحيث غطت مسار النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة مسار التطور الغربي دونما أن تنشد إلى الخصائص المادية والسياقات التاريخية والثقافية للبلدان الأخرى.

2-إن التنمية في الدول المتخلفة تقدم وفق مخططات وبرامج استراتيجية تسوغها هيئات مختصة سواء كانت وطنية أو دولية، طبقا لشروط خارجية لا تتماثل مع احتياجات مجتمعاتها ولكن مع مصالح دول المركز.

3-الطبقات الاجتماعية التي تنشأ الاقتصادات المتخلفة هي عادة طبقات هشة التكوين، مما يجعل الصناعات في هذه الدول تقسم بالهشاشة وعدم القدرة على التمدد والتأثير الإيجابي على باقي القطاعات خاصة الفلاحي منها.

4-إن الاقتصادات المتخلفة غير قادرة على إنشاء صناعات ثقيلة نتيجة لضعف رأس المال، وضعف مبادرة البرجوازية المرتبطة شرائحها العليا بمصالح خارجية، ضف إليها ضعف المهارات التقنية والمعرفية للفئات العمالية، مع ارتباطها بأشكال الإنتاج قبل الرأسمالي.

5-إن هناك طبيعة البنيوية للعلاقات بين المركز المتطور والأطراف المتخلفة غير المتكافئة، وهو ما يؤكده سمير أمين في كتابه "التطور اللامتكافئ" حيث أكد أن بنيوية العلاقة بين المركز والأطراف متناقضة في جوهرها، حيث أن وبداية القرن 15م بدأ ظهور الرأسمالية في البلدان الغربية نتيجة للتبادل التجاري مع البلدان الأخرى عن طريق شراء الموارد بأبخس الأثمان، مع خلب اليد العاملة الرخيصة ثم استعمالها مباشرة ومازال الأمر على حاله لحد اليوم إذ استورد الموارد بأثمان بخسة وتصدر منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة مما يجعل اقتصادات الدول التابعة متخلفة ما دامت في ارتباط بهذه العلاقة بالدول المتبوعة وهو ما يكرس "تنمية التخلف"

المحاضرة الرابعة: التنمية المستدامة:

أولا: تعريفها:

1- تعريفات عامة

-هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون مساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.

-هي مفهوم اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج دون استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة.

-هي التنمية التي تؤكد على مفهوم البيئة بجميع مكوناتها ومصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة.

- كما يعرفها (Edwerd barbier): "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.

2- تعريفات بعض المنظمات الدولية

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" توصلت اللجنة إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

- وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"

- **وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كما يلي:** "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"

3- **تعريفات تصنيفية:**

- **التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:** تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والانتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الاكثر فقرا.
- **التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني: التنمية** المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

التعريفات المتعلقة بالبيئة: التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية . وهي تمثل الاستخدام الامثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الارضية

التعريفات المتعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون .وبعبارة أخري عندما يقرر الناس أو المجتمع في كيفية استخدام موارد الأرض مثل الغابات والماء والمعادن والمجوهرات والحياة البرية يجب ال يفكروا فقط في الكميات والمقادير التي يستخدمونها وطرق عمليات استخلاص الموارد أو من له الحق في الانتفاع. بل يجب أن يأخذوا في الحسبان في المخزون الذي يمكن أن يكون باقياً لأفادهم والأجيال القادمة والتأثيرات المناخية والبيئية التي تخلفها عمليات استخدام الموارد.

مما سبق فتعريف التنمية المستدامة يفترض أساسا التصدي للمشكلات البيئية من جهة والمشـــكلات التنموية من جهة ثانية وذلك ما يفترض تحقيق التوازن بين الاثنين معا؛ كما ينبغي التأكيد عند معالجة المشـــكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:

- التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
- التوازن بين الكائنات الحية
- التوازن بين الأجيال

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

- الشمول: إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية وبيئية، وخاصة تحقيق المواءمة بين معدلات النمو الاقتصادي والجانب البيئي.
- الديمومة: أو الاستمرار بالمحافظة على حقوق الأحيال القادمة من الموارد الطبيعية.
- العالمية: بمعنى تعنى بها كل دول العالم على حد السواء ودون استثناء.

ثالثا: البيئة كمحدد للتنمية المستدامة من خلال المؤتمرات العالمية:

- لقد تم التطرق لموضوع البيئة في بداية القرن 20م؛ حيث أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة في سنة 1915م على ضرورة المحافظة على الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة.

– كما أصدر "الاتحاد الدولي للحافظة على موارد الطبيعية" (1948) تقريرا حول "بيان عن المحافظة على الطبيعة في العالم" عام 1950م.

– كما أصدر "نادي روما" تقريره "كفى من النمو" عام 1970 المؤكد على فرضية الحدود البيئية للنمو الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل

– في عام 1983 شكلت الأمم المتحدة لجنة عالمية للبيئة والتنمية برئاسة غرو هارليم بورتلاند رئيسة وزراء النرويج آنذاك وعضوية مجموعة من الخبراء وذلك من اجل دراسة مشكلات البيئة والتنمية على كوكب الأرض ووضع الاقتراحات لحلها ووضع حد للصراع بين البيئة والتنمية والخروج بمفهوم يعمل على اتزان العلاقة بين البيئة والتنمية واحتياجاتهم دون الإضرار من خلال صيغة برنامج عالمي للتغيير واقتراح استراتيجيات بعيدة المدى، وكانت حصيلة عمل هذه اللجنة إصدار كتاب مستقبلنا المشترك our common future الذي حمل مفهوما جديداً للتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. لقد أدى مفهوم التنمية المستدامة إلى ظهور فلسفة تنموية جديدة تضع في عين الاعتبار محدودية الموارد البيئية الطبيعية وحدود قدرة الأرض على تحمل إجهاد الاستنزاف من ناحية والتلوث والتدهور من الناحية الأخرى.

– **مؤتمر ستوكهولم للبيئة سنة 1972** الذي أكد **على ضرورة الربط بين البيئة والتنمية**

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية

وبرغم أن المؤتمر قد اعترف (في البند 21) بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة" (انظر: البند 13). ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة .

5- وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية." وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الإطارية لتقرير بورتلاند الذي منح المفهوم شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي منقطع النظير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئية UNCED)) ثم من خلال إعلان ريو وأجندة 21 ()

- **قمة ريو دي جانيرو (قمة الأرض):** مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (Unced) 1992 وانعقدت بالبرازيل، شارك فيها 172 رئيس دولة و108 حكومة و240 منظمة غير حكومية؛ وعالجت:

- جدول أعمال القرن 21.
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية.
- بيان عن مبادئ الغابات.
- الإطار العام للأمم المتحدة على تغير المناخ.
- اتفاقية التنوع البيولوجي.

بحيث بدأ الاهتمام بها في الدول الصناعية نتيجة لمظاهر التلوث الناتجة عن عمليات التصنيع، وقد تم إعلانه رسميا في قمة الأرض سنة 1992م ونشره استنادا إلى:

1-مساعدة المجتمعات الفقيرة على تطوير مصادر دخلهم لمنعهم من تدمير عناصر البيئة من حولهم.

2-تشجيع المشاريع الملائمة لكل منطقة حسب ظروفها البيئية.

3-تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية لإقامة المشاريع المناسبة لهم.

4-تطوير مهارات المجتمعات الفقيرة لرفع مستوى حياة أفرادها.

5-خلق مصلحة مشتركة بين الإنسان والبيئة بحيث ترتبط الأخيرة بارتفاع مستوى حياته.

6-زيادة الوعي حول الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس...) مع تقليل استهلاك الطاقة الأحفورية

6- عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، العام 1995، وكان موضوعها الأساس هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة.

في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية:

- ✓ التحكم في التعداد السكاني
- ✓ تنمية الموارد البشرية
- ✓ الإنتاج الغذائي
- ✓ التنوع الحيوي
- ✓ الطاقة

✓ التصنيع

7- التمدن

– **اتفاقية كيوتو:** يقوم بروتوكول كيوتو استنادا لقمة ريو 1992م، حيث تم اعتمادها في 11 كانون الثاني 1997، والتي ألزمت الدول الصناعية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة والتي بلغت في الفترة ما بين 2008–2012 إلى 5% مقارنة بمستويات 1990م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 ووقعت 187 دولة على البروتوكول في تشرين الثاني 2009، وقد تم تعديله عام 2012 لاستيعاب فترة الالتزام الثانية إلا أنه لم يدخل حيز النفاذ القانوني بداية من جانفي 2013.

وقد أثارت الاتفاقية بأن الدول المتقدمة قد ساهمت أكثر مخير ما بـ77% من الانبعاثات في الفترة بين 1750–2004م، وفي الوقت الذي يبلغ انبعاث co_2 للفرد في البلدان النامية بـ2.9 طن لسنة 2010 فإن بلغ للفرد في الدول المتقدمة 10.4طن لنفس السنة أي حوالي خمسة أضعاف

8-**مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة":** الذي انعقد في "جوهانسبورغ" في جنوب إفريقيا بين 26 أوت 4 سبتمبر 2002، وضّم إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية. شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال

والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة

رابعا: أهداف التنمية المستدامة للعام 2030

لقد وضعت قمة العالم للتنمية المستدامة المنعقدة في سبتمبر 2015 الأهداف 17 للتنمية المستدامة لعام 2030 والتي انطلقت تنفيذها بداية من1 جانفي 2016م بغية الوصول إلى عالم خال من الفقر واللامساواة ومعالجة التغيرات المناخية وكفالة عدم التخلي عن أي أحد، فمحورها الأساسي هو إنجاح الأهداف الإنمائية للألفية، وتمس هذه الأهداف كل دول العالم الفقيرة ومتوسطة الدخل والغنية من أجل تعزيز الرخاء وحماية الكوكب معا وسيتم رصد الأهداف 17 والغايات 169 باستخدام المؤشرات العالمية التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في دورتها 47 المنعقدة من مارس 2016.

الأهداف:

1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2-القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3-ضمان تمتع المجتمع بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الأعمار.

4-ضمان التعليم الجيد المصنف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

5-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

6-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة.

7-ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

8-تعزيز النمو الاقتصادي المسطر والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

9-إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

13-اتخاذ إجراءات عاجلة لتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15-حماية النظم الإيكولوجية البرية وترسيمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأرض وعكس مساره، ووقف فقد أن التنوع البيولوجي.

16-التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يعيش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أكدت منظمة اليونيسكو في هذه الدورة على الأولويات التربية الجامعة وذات النوعية للجميع بهدف ضمان التنمية المستدامة.

9-حماية التراث الثقافي ومكافحة الإيجار غير المشروع بالتقنيات الثقافية.

10- حل أزمة التعليم على مستوى العلم، التكنولوجيا، الهندسة والرياضيات التي يواجهها عالمنا اليوم.

11- الاستثمار في الشباب للحصول على تربية نوعية لسد الطريق على التطرف والتعسف.

12- التأكيد على دور التعبير والحصول على المعارف في مجال التنمية المستدامة.

13- المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة في أجل التنمية والسلام المستدامين.

أبعادها:

إن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. وهي تسعى إلى بلوغ "الحد الأقصى" من أهداف الأنظمة الثلاثة، البيولوجي (التنوع الجيني والمرونة والقدرة على الانتعاش والإنتاجية البيولوجية) والاقتصادي (تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وتعزيز العدالة وزيادة السلع والخدمات المفيدة) والاجتماعي (التنوع الثقافي والاستدامة المؤسساتية والعدالة الاجتماعية والمشاركة).

مجالاتها:

المياه- الغذاء- الصحة- المأوى والخدمات- الدخل والاستفادة من عوائد التطور التقني والتكنولوجي.

الدكتورة العيدي

المحاضرة السادسة: نظريات التنمية المستدامة:

أولا: النظريات الداعية للأولوية البيئية:

وهي النظريات التي ترى بأنه المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما وهم يؤكدون على التنوع الحيوي، والوراثي، وتعالج هذه النظريات إشكالية ما إذا كان النمو مطلوبا من الناحية البيئية، لأن بعضا منه يعمل على التدهور البيئي، ولهذا فهي تؤكد فقط على النمو الذي يساعد على منع هذا التدهور وتحث على التقنيات النظيفة والصديقة كالطاقة الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من cfc، وأهمها:

1-نظرية Gaya: ومؤسسها "جيمس لوفلوك" وترى النظرية أن الأرض جسما حيا ضخما قادرا على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز ونشاطات وأفعال الإنسان، الذي هو جزء منها وسابقة في وجودها عنه، وهكذا فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها لا لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة وعليه فالمعايير الإيكولوجية وحدها التي تحدد العلاقة بين المحيط والمجتمع لا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

2-نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية Deep Ecology: وهي تفترض أيضا أولوية الطبيعة على الإنسان، حيث قام " ألدو ليوبولد" وبعض من الحركات الأنجلو ساكسونية لترويج هذا المبدأ خاصة في الو.م.أ وكذا ألمانيا وترفض هذه النظرية حقوق الكائنات غير البشرية، وهكذا ليس هناك حق للإنسان ولفرض هيمنته على الطبيعة.

3-النظرية المتشائمة: ومردها إلى" توماس مالتوس"(1798) حيث يرى أن تكاثر الجنس البشري وزيادة تناسله ستجعله يواجه مشكلات محدودية الموارد الطبيعية النابضة، ولذلك فهو كان ضد النظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي وتأثره سيما" نيكولاس دي كوندرسيه"، فهو من دعاة الزيادة السكانية بمعدلات معقولة تتناسب مع معدلات الموارد المتاحة.

4-النظرية المتفائلة: من أهم روادها "ستيوارت ميل" أن حدود الموارد الطبيعية الناضبة لم تتوصل إليها أي صناعة من الصناعات القائمة، وأنه ولا دولة يمكن أن تبلغ إلى هذه

المرحلة، إلا أنه أكد أن استخدام الموارد بشكل تام- أي استنفادها -في الأغراض الصناعية وغيرها فإن العالم حينها لن يكون مثاليا.

5-الحركة الأمريكية المحتفظة (1890-1920): ورائدها " تيودور روزفلت"، ولاقى هذا التيار الإيديولوجي رواجا في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1890-1920)، حيث يذهب إلى أن حركة النمو الاقتصادي لابد أن تحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي لا يمكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، لأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الناضبة بشكل يحق تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

ثانيا: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية: وتتضمن:

1-نظرية تعديل السوق: وتؤكد أن الموارد الحرة، والنفايات موارد غير اقتصادية لأنه ليس لها سعر وهي مهملة في النظام الاقتصادي، وهكذا أقدم" مارشال A.Marshal" مفهوم الاقتصادي الخارجي.

2-نظرية الاستدخال " لآرتور بيجو": وهي تؤكد على أن خلال 20 عاما تصبح تأثيرات بعض عمليات الإنتاج والاستهلاك بعض الموارد ومنها الطبيعية، وأسماها بالتأثيرات خارج السوق، خاضعة لبعض الأدوات الاقتصادية كالرسوم والمساعدات والتعويضات التي تستخدم إلى إعادة تجميل المحيط والبيئة.

3-نظرية حقوق الملكية "لرونالدو كواز": وجاءت ناقدة لسابقتها، واقترح أن الموارد البيئية ليست ملكا لأحد، وأن قوانين الملكية واضحة، ولهذا يكون مفيدا إرغام الملوثين للتفاوض مع ضحاياهم للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث.

4-نظرية الموارد الناضبة: إذ نشر " هارولد هوتلينغ" دراسته " اقتصاديات الموارد الناضبة" عام (1931م)، وتحث على الاستخدام الكفء للمورد الناضب وتعظيم الاستفادة منه على المدى الطويل.

5-نظرية الإيكولوجي: ويدعو إلى ضرورة التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية وهكذا ينتج مجالا جديدا متعدي التخصصات لدراسة العلاقة المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية

والاجتماعية والإيكولوجية، وحسب هذا التيار فلا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي:

1-إن حدود استيعاب الطبيعة محدودة وعلى النظام الاقتصادي أنه يأخذها في الحسبان.

2-يجب التنبؤ لإمكانات التعويض بين الموارد القابلة للتجديد والناضبة.

3-يجب احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

ثالثا: النظريات الداعية للعدالة في الثروة والتنمية:

1-نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: "ج ميردال" (G Mirdal) وأكد على: الخلفية السالبة: وتتمثل في هجرة المثقفات للأيدي العاملة والمنتجات الزراعية والموارد الأولية من الريق(الهامش) إلى المركز، الإثارة الانتشارية الموجبة: حيث يزيد العمليات الناشطة في المركز بزيادة الأثار الخلفية السالبة في الهامش.

2-نظرية مراكز النمو لهيرشمان Hirchmen: أو نظرية الاستقطاب وتتشابه مع سابقتها فيما عدا:

1-أطلق مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والموارد من الهامش إلى المركز

2-مفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع على الآثار الانتشارية الموجبة، أضاق هيرشمان أن انتقال التأثير من المركز إلى الريف يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة بينهما.

يتفق هيرشمان مع ميردال على أن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة(الاستقطاب) وضروري لحصول الآثار الانتشارية الموجبة.

3-نظرية الاستقطاب العكسي: حيث يرى "ريكاردسون Richardson" أن الأثار الانتشارية الموجبة تحدث بشكل آلي دون تدخل حكومي، حيث رأى أن العملية التنموية في الدول النامية تمر على مرحلتين:

مرحلة التحضير: المرحلة الاستقطابية: تستمر حتى وصول التنمية الى نقطة محددة تسمى التحول او الانقلاب الاستقطابي

مرحلة الثانية: وتنقسم بدورها الى مرحلتين: مرحلة اللامركزية: حيث تحصل لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم داخل إقليم المركز، ومرحلة اللامركزية الإقليمية.

الدكتورة العيدي

المحاضرة السابعة: الأساليب البيئية المتبعة في التخطيط للتنمية المستدامة

أولا: أسلوب تقييم المردودات أو الآثار البيئية: يعتمد هذا الأسلوب على دراسة التنبؤ بالتأثير المحتمل للمشاريع المنشأة في مجال الصناعة الضخمة وكذا إنتاج الطاقة كإنتاج الكهرباء وغيرها، والتي تؤثر غالبا مخلفاتها سلبا على النظام البيئي بحيث يطرح أشكال التخلص من تلك المخلفات ومعالجتها، كما يدرس مدى استهلاك المشروع للموارد الطبيعية والطاقة وكيف سيؤثر على المصادر الطبيعية وأيضا على المحيط من حوله كالمنشآت الحيوية والسكنية، ضف إليها التنبؤ بالأساليب العلاجية التي يمكن من خلالها الحد أو التخفيف من تلك المشكلات المتوقعة وبالتالي بناء المشروع في ضوء كل تلك التنبؤات ليكون أكثر ملائمة بيئيا.

ويعرف: عملية تقييم الآثار المحتملة (سلبية وإيجابية) المشروع مقترح على البيئة الطبيعية بغية إعطاء متخذي القرار وسيلة لاتخاذ قرار الاستمرار أو الإلغاء.

وهو الأثر البيئي كل أثر طبيعي وكيميائي أو بيولوجي أو ثقافي واجتماعي أو اقتصادي على النظام البيئي نتيجة للأنشطة الخاصة بالمشروع، وتقديرها بالنفقات والعوائد الاقتصادية وبخاصة التبعات البيئية كمعيار للاختيار بين البدائل المطروحة.

وعرفته الرابطة الدولية لتقييم الأثر البيئي IAIA: هو عملية تحديد، تنبؤ وتحقيق الآثار البيوفزيائية والاجتماعية أو جميع التأثيرات الناتجة عن مقترحات التطوير التي تجري اتخاذها قبل اتخاذ القرارات الكبرى، والالتزامات.

إن تقييم الأثر البيئي للمشروعات هو دراسة المشروع ودراسة التوقعات والتنبؤات بالتأثيرات المحتمل حصولها من جراء إنشائه وخاصة تلك المشاريع الكبيرة مثل المشاريع الصناعية الضخمة و مشاريع إنتاج الطاقة لاسيما المحطات الكهربائية وغيرها، وفي مثل هذه المشاريع يجب أن يراعى فيها أمور بيئية عدة منها التلوث البيئي الذي قد يحدثه المشروع وكذلك عمليات التخلص من النفايات والمخلفات و معالجتها وأيضا علاقة المشروع بالموارد الطبيعية مثل الماء والكهرباء وبالتالي معرفة كمية ما سيستهلكه المشروع من هذه الموارد والى أي مدى سيكون تأثير ذلك على المصادر الطبيعية وعلى المنشآت السكنية والحيوية المجاورة له وتلك

المتواجدة في نفس المحيط، ونحب أن ننوه هنا إلى إن تقييم الأثر البيئي للمشاريع عند طرحة أول الأمر وكما يبدو كان قاصراً على المشاريع التنموية الصناعية و خاصة الضخمة منها إلا انه من وجهة نظرنا يجب أن يشمل كل المشاريع أي كانت أغراضها ومنها المشاريع السكنية فبناء مشروع سكني يتطلب عدة متطلبات نذكر منها إمداده بالطاقة الكهربائية و بشبكة تموين المياه و بشبكة المجاري فعلى سبيل المثال تموين ذلك المشروع السكني الجديد بالمياه لابد وانه سيكون له تأثيره على مورد المياه في تلك المنطقة وسيكون ذلك التأثير بادياً مع ازدياد مشاريع سكنية أخرى إضافة إلى ذلك فان بعض المترتبات الفنية الأخرى في شبكة تموين المياه ستظهر لاحقاً منها القدرة على الضخ إذ أن المشروع أو عدة مشاريع سكنية جديدة تعني زيادة في قدرة الشبكة على الضخ وهو ما يعني أزمة في مستوى وقوة وصول المياه وصولاً إلى ظهور أزمة تموين المياه في تلك المنطقة أو البلد ومعروف ما هي الأضرار البيئية و مترتباته الناتجة عن أزمة تموين المياه أيضا في إطار المشكلات البيئية الناجمة عن المشاريع السكنية التي لا يراعى فيها الاعتبارات البيئية هي مشكلة المجاري فعند تبني مشاريع سكنية يجب التخطيط و الدراسة لشبكة المجاري فيما إذا كان المشروع بحاجة لتجديد في شبكة المجاري و مدى القدرة الاستيعابية للشبكة العامة.

إن التقييم البيئي للمشروعات يجب أن يشمل دراسة التأثيرات البيئية و المعالجات و الأساليب التي يمكن بواسطتها الحد أو التخفيف من المشكلات البيئية المتوقعة وصياغة المشروع بحيث يكون متلائماً مع البيئة المحلية و هذا ما هو مرتبط بجانب التلوث كما هو الحال بالنسبة لاستهلاك الموارد البيئية الطبيعية إذ أن التلوث و الاستنزاف وجهان لعملة واحدة في الأضرار البيئي و يعتبر اعتماد المشاريع التنموية متلازماً مع تقرير الأثر البيئي أمر قد اتبعته العديد من البلدان الصناعية والمتقدمة في فترات زمنية سابقة حيث سَنت لذلك القوانين و التشريعات واتخذت الإجراءات اللازمة المتعلقة بوضع الاعتبارات البيئية في المشاريع التنموية ودمج تقييم التأثيرات البيئية ضمن المشاريع انطلاقاً من وعي حكومات تلك البلدان بإمكانية حدوث أثار جانبية سلبية من المشاريع الصناعية مما تطلب جعل تقرير

تقييم الأثر البيئي للمشروعات شرطا قانونياً عند منح تراخيص إقامة المشاريع التنموية خصوصاً الصناعية والكبرى منها.

أهدافه:

تعديل وتحسين تصميمات المشروعات.

تأكيد الاستخدام الأمثل للموارد.

تحسين الأثر الاجتماعي للمشروع.

تحديد وقياس التأثيرات الرئيسية للمشروع والتقليل منها.

إعلام منفذي القرار وتقييم الوضع.

منبع وقوع أي ضرر لا رجعية فيه للبيئة.

ثانيا: أسلوب الحد البيئي الأقصى:

ويقوم هذا الأسلوب على مبدأ أن الحدود القصوى للتنمية تقرر من خلال خصائص ومتطلبات البيئة الطبيعية المستغلة، ولذلك يجب تحديد هذه الحدود القصوى في المرحلة من عمليات التخطيط التنموية لتحديد القدرة الاستيعابية للبيئة في المنطقة المستدامة، ومن خلال هذه الخطوة يتم مقارنة المشاريع المقترحة بالحدود القصوى من خلال تحديد نوع المشروع التنموي وحدوده الزمنية وخصائصه الطبيعية للموقع الذي يشغله والطاقة والموارد التي يستهلكها وبتالي الطاقة الاستيعابية للبيئة والمنطقة المستهدفة من المشروع، ويتم اتخاذ القرار بشأنه في ضوء مقارنة ذلك بالحدود القصوى.

أما الحدود البيئية القصوى(العتبة): وتشير إلى حدود القصوى التي تصل إليها ماهية البيئة في التنمية دون وجود أثر سالب أو تدمير واستنزاف للموارد، وتعرف بحدود الإجهاد لأنها تجهد النظام البيئي بحيث يصبح غير قادر على العودة إلى حالة التوازن الطبيعية.

أنواع الحدود البيئية القصوى:

ح–ب–ق لمكان التنمية.

ح–ب–ق لزمان التنمية

ح-ب-ق لنوع التنمية.

ح-ب-ق لمدة التنمية

ما يجب أن يراعيه أنواع الحدود البيئية القصوى

أهمية الموارد

الآثار الجانبية الناجمة

محاسبة الموارد لهذه الآثار

آثار ونتائج النشاطات التنموية

تحليل التناقضات فبعد تحليل العلاقة بين نشاطات التنمية والموارد الطبيعية تدمج لاحقا مع نتائج تقييم عناصر البيئة: النبات، الحيوان وسطح الأرض من خلال: درجة التفرد العنصر البيئي ودرجة التحول في العنصر البيئي common- rare-unique

ويقاس ذلك في ضوء أربع مستويات:

1-درجة التفرد: فريد من نوعه Unique- نادر Rare- شائع Common

2-درجة التحول: بسيطا- جزئي-كلي.

3-درجة المقاومة: قليلة جدا- قليلة- كاملة

4-الأهمية البيولوجية: في الحقيقة للتوازن من عدمه.

ثالثا: أسلوب استخدام الأرض

ظهر هذا الأسلوب في دول أوربا وخاصة بريطانيا، حيث ارتأت أن كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المدينة أو الريف سببها الرئيسي هو سوء استخدام الأرض إنه بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أجل ذلك جاء الاهتمام بعمليات مسح الأراضي وتخطيط استخداماتها وفق أساليب علمية بغية تحقيق الأهداف الآتية:

المحافظة على الموارد الطبيعية وكذا البيئة بكل عناصرها

التخلص من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق عدالة أكثر في جميع المجالات.

تحقيق أقصى حد من إشباع الحاجات السكانية

مبادئها:

مبدأ الاستخدام الأمثل

مبدأ تعدد الاستخدام

الدكتورة العيدي

المحاضرة الثامنة: التغيرات المناخية

أولا تعريفها:

هي أي تغيرات مؤثرة وطويلة الأمد في معدل حالة الطقس يحدث في منطقة معينة، سواء تعلق الأمر بمعدل درجة الحرارة، أو معدل التساقط أو حالة الرياح، وغالبا تحدث بسبب العمليات الدينامية للأرض كالبراكين، أو أسباب خارجية كالتغير في أشعة الشمس، أو سقوط النيازك، أو بسبب نشاطات الإنسان وهي الحالة الأكثر تأثيرا في الفترة الأخيرة، بحيث أدت النشاطات الصناعية المستخدمة للغاز الأحفوري لتوليد الطاقة خلال 150 سنة الأخيرة إلى انبعاث غاز CO_2 أدت إلى اقتباس الحرارة والذي يعد من أهم أسباب التغيرات المناخية، بحيث ارتفعت درجة حرارة الكواكب إلى 1.2م° مقارنة بمستوياتها قبل الثورة الصناعية

تعرفه الأمم المتحدة طبقا لاتفاقيتها: تلك التغيرات التي سببها النشاط البشري بشكل مباشر أو غير مباشر الذي أفضى إلى تغير ملحوظ في تكوين الغلاف الجوي مع وجود تقلبات طبيعية للمناخ على فترات زمنية متتالية.

ثانيا: أسبابه:

I- الأسباب الطبيعية:

1-التغير في دورات الأرض.

2-التغير في كثافة الشمس.

3-الثورات البركانية: حيث أدى ثوران بركان "تامبورا" أندونيسيا سنة 1815 إلى انخفاض عالمي في درجات الحرارة قدر بـ3 درجات حسب حركة الرصد الجيولوجي الأمريكي لتنخفض درجات حرارة أاهر الصيف بعد سنة (1816) في أجزاء من أوربا وأمريكا الشمالية عرف بـ"عام دون صيف".

II- الأسباب البشرية:

التلوث: وهو تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانه، وبكل أنواعه البري والبحري والجوي الناتج عن النشاط الصناعي.

النشاط اللاعقلاني اتجاه المساحات الخضراء كقطع الغابات وحرق الأشجار الأمر الذي خلق اختلال بيئيا.

ثالثا: مظاهرها:

تبدل فصول السنة وانزياحها بشكل مستمر وما يترتب عليها في تغير في معدلات الحرارة والتساقط.

ارتفاع منسوب المياه في المحيطات حيث أشار تقرير الأمم المتحدة لعام 2013 أن جزر المالديف مهددة بالزوال أو تشير بعض الدراسات إلى أن منسوب المياه في البحار والمحيطات قد ارتفع منذ سنة 1880 إلى 12 سم بسبب التأثير الحراري وتشير دراسات إلى أن هناك ارتفاع في حرارة المحيطات تقدر بـ13% وقدر سنة 1992 بضعف ما كان عليه في 60.

انهيار وذوبان الجليد في "أنتاركتيكا وغرين لاند" ومناطق أخرى القطبين، كما أثارت دراسات أخرى وصور الأقمار الصناعية تآكل كميات الجليد المتكدسة فوق قمة كلمنجارو في كينيا إلى أكثر من النصف مقارنة بسنوات السبعينيات.

رابعا: أهم التغيرات المناخية:

زيادة وجود CO_2 في الغطاء الجوي.

ارتفاع متوسط درجات الحرارة بصورة واضحة.

تغيرات جوية حادة كازدياد شدة الرياح والتساقط والعواصف والفيضانات.

زيادة وشدة الموجات الحارة.

عدم استمرار المناخ بصورة شديدة.

ارتفاع معدلات موجات الجفاف.

خامسا: مفعول الغازات الدفيئة: بخار الماء، CO_2 الأوزون والميثان وهي غازات تجعل الأشعة تحت الحمراء ترتد إلى الأرض بدل خروجها في شكل طاقة متحركة (الأشعة تحت الحمراء) مما يرفع درجة حرارة طبقات الغلاف الجوي السفلي وسطح الأرض، أو على الرغم

من أنها تشكل 1% من الغلاف الجوي إلا أنها تشكل غطاء حول الأرض أو سقفا زجاجيا حاجبا الذي يحبس السخونة ويبقي درجة حرارة الكوكب عند 30م° وهي درجة مرتفعة عن الحالة الطبيعية.

سادسا: عواقبه

خسارة مخزون مياه الصالحة للشرب: بحيث يتوقع نقص ملحوظ في مياه الشرب مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناس الذين يعانون من نقص المياه الشروب من 5 مليارات إلى 8 مليارات خلال 50 عاما مقبلة.

تراجع المحصول الزراعي.

تراجع خصوبة الأرض وتفاقم التعرية نتيجة التصحر.

ارتفاع منسوب البحار والمحيطات.

تواتر الكوارث المناخية المتسارع.

انتشار المجاعات أكثر والآفات والأمراض.

وفي الأخير نقول إن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة وثيقة: فالبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته وإشباع حاجاته، وهذا الإشباع للحاجات يتحقق من خلال استغلال موارد البيئة في إطار ما يسمى بعملية التنمية، وهذه العملية تحمل معنى أكثر اتساعًا وشمولاً من معنى النمو الاقتصادي الذي يعتبر نتيجة لجهود التنمية.

ومع سعي الإنسان الدائم نحو مزيد من إشباع حاجاته من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أحدث الإنسان إخلالاً بالتوازن البيئي تمثلت مظاهره في التلوث البيئي والتصحر وتغير المناخ وفقد التنوع الإحيائي... إلخ